رأي

الاستفادة من التأمينات

محمد دماج

● كان الإنسان قبل نشوء أنظمة التأمينات الاجتماعية أسيراً لجملة من المخاوف والقلق النفسي خشية من المجهول الذي قد يواجهه أو يواجه أفراد أسرته نتيجة الوفاة أو الشيخوخة أو الإصابات التي تفقده القدرة على العمل وغيرها من الأحداث التي قد تكلفه ما لا يطيق.

وعندما بدأت الإدخارات الفردية شكلت النواة الأولى كفكرة الضمان أو التأمينات الاجتماعية التي أصبحت في عصرنا الراهن محل اهتمام مختلف شرائح المجتمع والدول والحكومات والشركات والمؤسسات الخاصة بغرض توفير الحماية الحقيقية ونشر الطمأنينة والأمان للأفراد والأسرة والمجتمعات عموماً حيث أصبحت المؤسسات المتخصصة بالتأمين على استعداد لتقديم خدماتها لكل الراغبين بهذه الخدمة علاوة على جعل بعض الخدمات إجبارية من خلال التشريعات والقوانين المنظمة لأسلوب حياة المجتمعات.

والمهم هنا هو كيفية الاستفادة من نظم التأمينات التي أصبحت مستعدة لتقديم خدماتها لكل الراغبين في هذه الخدمة والذين هم في أمس الحاجة لتأمين مستقبلهم ومستقبل أطفالهم.

وفد بلادنا من التأمينات الاجتماعية والمعاشات يشارك بالمنتدى العالمي للضمان الاجتماعي "كيب تاون" ٢٠١٠م

عبدالله الورد

شارك وفد بلادنا من المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية والهيئة العامة للتأمينات والمعاشات إلى مدينة "كيب تاون" بجنوب أفريقيا برئاسة الأستاذ د.يحيى محمد الشعيبي –وزير الخدمة المدنية والتأمينات، رئيس مجلس إدارتي المؤسسة والهيئة– يضم الوفد كل من الأخ أحمد صالح سيف –رئيس المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية– والأخ د.علي محمد الشعور –رئيس الهيئة العامة للتأمينات والمعاشات– والبعض من المدراء المختصين من الجهتين، وذلك للمشاركة في المنتدى العالمي للضمان الاجتماعي التي تنظمه الجمعية الدولية للضمان الاجتماعي (issa)التي تتخذ من جنيف بسويسرا مقراً لها والمنعقد بمدينة "كيب تاون" بجنوب أفريقيا خلال الفترة مابين ٢٩ نوفمبر إلى ٤ ديسمبر ٢٠١٠م تحت عنوان: "تأمين الاستقرار الاجتماعي والتطور الاقتصادي" يجمع المنتدى العالمي وهذا الحدث الفريد الذي تستضيفه وزارة التطوير الاجتماعي في جنوب أفريقيا ما يزيد عن ألف من القادة الإداريين في هيئات ومؤسسات الضمان الاجتماعي وصانعي القرارات وممثلين عن المنظمات الدولية وخبراء في الضمان الاجتماعي من ما يزيد عن (١٠٠) مائة دولة حول العالم.

وخلال الفترة الممتدة مابين ٢٩ نوفمبر وحتى ٤ ديسمبر ٢٠١٠م سيناقش المشاركون بالمنتدى العالمي للضمان الاجتماعي عدداً من المحاور والمواضيع الأساسية التي يواجهها الضمان الاجتماعي اليوم، وتتضمن الإضاءات والمواضيع التالية:

– التطورات والاتجاهات الدولية في الضمان الاجتماعي.
– أثر التغيرات السكانية على الضمان الاجتماعي.
– إرشادات الحاكمية الرشيدة ومفاهيم الإدارة لهيئات الضمان الاجتماعي.
– استراتيجيات الجمعية الدولية للضمان الاجتماعي ومنظمة العمل الدولية فيما يخص توسعة شمول الضمان الاجتماعي.
– مساهمة الضمان الاجتماعي في تطوير القارة الأفريقية.
– القمة العالمية للضمان الاجتماعي.
– الجمعية العمومية الثلاثين واجتماعات المكتب التنفيذي والمجلس في الجمعية.

كما سيوفر المنتدى العالمي للضمان الاجتماعي فرصة استثنائية لتبادل المعرفة والتعرف على الممارسات الجيدة ومناقشة التحديات الرئيسية والاستراتيجيات المبتكرة لتحقيق ضمان اجتماعي ديناميكي وفي جلسات العمل التي تضمنها برنامج المنتدى العالمي للضمان الاجتماعي لاستعراض ومناقشة تلك المحاور والمواضيع المتصلة بالتأمينات والضمان الاجتماعي سيتخللها استعراض ومناقشة جملة من الفقرات والعناصر المختلفة بشكل تفصيلي في إطار تلك المحاور الرئيسية من قبل المشاركون أهمها: الأداء المتميز في إدارة الضمان الاجتماعي وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات كأداة للإدارة الإستراتيجية وكذا سياسات التوظيف وتأمين البطالة والتأمين ضد إصابات العمل والأمراض المهنية، الدراسات الإحصائية والإكتوائية والمالية، إلى جانب المنافع العائلية والرعاية الطبية وتأمين المرض والشيخوخة والعجز والوفاة واللجان الخاصة بالوقاية إلى جانب استثمار فوائض أموال صناديق الضمان الاجتماعي.

بالإضافة إلى جلسات حوارية سينفذها المشاركون لمناقشة مواجهة التحديات الخاصة بتوسعة الشمول في الضمان الاجتماعي ووصول مظلة الضمان الاجتماعي للمهاجرين وغيرها من الفقرات الأخرى المتصلة بالشأن التأميني؟

الجدير ذكره أن مثل هذه المنتديات الدولية والمؤتمرات الإقليمية التي يتم عقدها والمشاركة فيها لها مردوداتها الايجابية على الواقع النظري والعملي تجاه صناديق التأمينات والضمان الاجتماعي بشكل عام والتأمينات الاجتماعية في بلادنا بشكل خاص من خلال الاستفادة واكتساب الخبرات والمعلومات المختلفة التي تصب في مجملها تجاه تطوير العمل التأميني والارتقاء به إلى الأفضل وبما يواكب كل جديد في ظل المستجدات والتطورات التي تشهدها أنظمة التأمينات على المستوى الدولي والإقليمي وما يجب التوخي له في ظل الأزمات المالية العالمية التي تواجهها الصناديق التأمينية وبما يكفل وقيامها بالأدوار المناطة بها وتعزيز دورها في تقديم الخدمات والمنافع المجودة لجمهور المستفيدين منها من فئة العمال وأصحاب الأعمال وغيرهم.

ولاشك بأن صناديق التأمينات والضمان الاجتماعي تلعب دوراً بارزاً على مختلف المستويات والأصعدة الاقتصادية وتنمية المدخرات ورفد الاقتصاد الوطني كون صناديق التأمينات الاجتماعي والمعاشات تسهم من خلال استثمارات فوائض أموالها في مشاريع استثمارية فضلاً عن دورها في تعزيز الاقتصاد القومي، كما تلعب التأمينات دوراً لا يستهان به في تحقيق التوازن بين مستويات الفئات والشرائح الاجتماعية والتخفيف من حدة الفقر والتقليل من مساحاته وحجمه ومدى تأثيراته، فكلما اتسعت دائرة التغطية التأمينية كلما انخفضت بالمقابل مساحة الفقر وتراجع أعداد الفقراء وانخفاض نسبة البطالة التي تعاني منها غالبية الأقطار العربية خصوصاً من لم يسبق لها التأمين ضد البطالة حتى الوقت الراهن.

لذلك أكدت الأزمة العالمية المالية والاقتصادية مجدداً مساهمة الضمان الاجتماعي الرئيسية في تحقيق الاستقرار الاجتماعي والانتعاش الاقتصادي.

التأمين والتنمية

■ تسعى الكثير من بلدان العالم نامية كانت أو متقدمة إلى تحسين الأوضاع المعيشية لشعوبها من خلال زيادة معدلات التنمية البشرية والتي من أهم عناصرها زيادة المستوى الثقافي والتعليمي وتحسين الظروف الصحية وزيادة مستوى الدخل فالإنسان هو أساس التنمية وغايتها وتحسين قدراتها وتمكينه من العمل وتوفير الخدمات الصحية له ولأفراد أسرته هو السبيل الأمثل لإيجاد تنمية بشرية يتم من خلالها إيجاد قيمة اقتصادية مستدامة على المدى المتوسط والطويل وما نشاهده اليوم عبر الوسائل المختلفة في البلدان المتقدمة لهو خير دليل على أهمية الاهتمام بالإنسان فقد استطاعت تلك البلدان في سنوات قليلة أن تقطع أشواطاً كبيرة في شتى المجالات بفضل وجود تلك الموارد البشرية في ظل موارد اقتصادية وطبيعية محدودة وخير مثال على ذلك الصين والهند واللتان كانتا إلى وقت قريب دولتين فقيرتين وتقوم صناديق التأمين بدور حيوي وفعال في هذا الجانب من خلال الدور الذي تقوم به في الجوانب الاجتماعية والاقتصادية، فدورها الاجتماعي يتمثل في خلق شريحة اجتماعية واسعة سواء في قطاع الوظيفة العام أو الخاص وهؤلاء العاملون يمثلون الشريحة الأكبر في أي مجتمع سواء كان متقدماً أو نامياً، واليمن كغيرها من الدول تبنت نظام التأمينات حيث تؤمن للموظف في حالة تعرضه لأي خطر ممكن أن يودي بحياته أو يعجزه عن كسب العيش والحفاظ على المجتمع من الفساد وإبعاده عن طريق الجريمة والانهيار وفي هذا الإطار انشئت الهيئة العامة للتأمينات والمعاشات للتأمين على موظف الجهاز الإداري للدولة والقطاعين العام والمختلط من أجل إيصال الخدمة التأمينية للمؤمن عليهم والمستحقين من بعدهم بأسرع وقت وأقل جهد فتقدم العديد من المزايا التأمينية بموجب القانون رقم (٢٥) لسنة ١٩٩١م والتي وجدت لصالح الموظف والحفاظ على مكانته أثناء حياته وبعد وفاته وبالتالي الحفاظ على المجتمع وإبعاده عن الرذيلة والسير به قدماً نحو تنمية سليمة.

شذرات

رقم التأمين

□ .. يرتبط نجاح خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية بصفة عامة وخطط التغطية التأمينية بصفة خاصة بمعدل توافر المعلومات والإحصاءات الدقيقة والشاملة التي تساعد في التعرف على الموارد المتاحة لتوظيفها لتحقيق أهداف الخطة وتحقق الاستخدام الأفضل لكل هؤلاء ولما كان العنصر البشري هو أهم الموارد الاقتصادية على الاطلاق وكان الفرد هو محور العملية التأمينية ومحور خطط التنمية جميعها لذا فإن توفير المعلومات الدقيقة لا بد منه حتى يمكن إعداد الخطط اللازمة للاستفادة منها على أكمل وجه في المشروعات التي تحقق أهداف خطط التنمية كما يمثل الفرد الهدف النهائي الذي تعد من أجل تلبية مطالبه وخدماته الخطط المختلفة.

ولقد حرصت كثير من الدول في السنوات الأخيرة على إجراء الدراسات المتعلقة بإنشاء نظم للمعلومات القومية عن القوى البشرية بغرض إمداد الأجهزة المختلفة بأحدث البيانات والاحصاءات التي تساعد على تخطيط وتحديد الخدمات المعلوماتية لأفراد المجتمع على أساس دراسات دقيقة لتقسيماتهم المختلفة وخصائصهم العديدة واستلزم الأمر البحث عن مدخل لبيانات هؤلاء الأفراد يمكن من متابعتها وتحديثها بما يحقق الحصول دائما على تمثيل الواقع الفعلي وأسرع الطرق التي تلبي احتياجات متخذي القرارات.

ناشر العبسي

وفي هذا الإطار تمت دراسات الاستخدام وتم التأمين في بعض الدول كرقم قومي لتمييز أفراد المجتمع بما يسمح بتلافي عيوب استخدام الاسم كمدخل لبيانات الأفراد وذلك للاحتمالات الكبيرة في تشابه الأسماء كما سعت دول أخرى للترقيم لعدم وجود رقم تأميني سليم يمكن الاعتماد عليه.

والرقم التأميني هو ذلك النظام الذي يكفل تعريف الفرد عن طريق رقم فريد به يميزه عن باقي أفراد المجتمع ويعتبر الرقم التأميني هو الأساس الذي يتم من خلاله تنظيم معاملات الفرد مع كافة أجهزة الدولة المختلفة ومن بينها طبعا منظمات التأمينات الاجتماعية وكذلك فيما بين هذه الأجهزة بعضها ببعض.

ويجب أن ينطوي هذا النظام على كافة الضمانات التي تكفل عدم إصدار أكثر من رقم تأميني واحد للفرد وبحيث لا يعبر الرقم إلا عن فرد واحد داخل المجتمع مما يضمن وصول حقوق الفرد المختلفة إليه دون أي احتمال لمشاركة غيره فيه بطريق الخطأ أو التلاعب.

يحقق استخدام الرقم التأميني كرقم قومي العديد من المزايا أهمها:

– ضمان حصول الأفراد على حقوقهم المختلفة نتيجة لتحديد وتمييز المواطن عمن سواه ممن يتشابهون معه في الاسم.
– سهولة حصول المواطن على الخدمات التي تقدمها أجهزة الدولة المختلفة عن طريق تنظيم معاملات المواطنين والاعتماد على بيانات سليمة ودقيقة سبق الاحتفاظ بها مع عدم الحاجة إلى إعادة جميعها عند طلب الخدمة.
– توفير قاعدة بيانات للطاقة البشرية في المجتمع تمكن من إعداد الخطط الشاملة.

التأمين والمؤمن عليهم؟!

المؤمن عليهم الافراد الذين شرع النظام لحمايتهم في الفقر والحاجة ويصرف لهم أجر بديل عن الأجر الذي يحصل عليه من وظيفته أو عمله بعد أن يفقده بسب تعرضه لأحد المخاطر التي يغطيها النظام كالشيخوخة أو العجز أو الوفاة أو إصابة العمل أو المرض.. إذا الشخص المستفيد هو من المؤمن عليه ومقابل استفادته يستقطع من راتبه نسبة حددها القانون تحول للتأمينات كاشتراكات شهرية يضاف عليها النسبه المقررة من الدولة لتدخل ضمن أموال باقي المؤمن عليه ويتكون منه الاحتياطي العام الذي يستثمر بشكل جيد ويحقق العائد الذي يضاف للاحتياطي ليتمكن النظام من الوفاء بالتزاماته وصرف مستحقات المتقاعدين أو أسر المتوفين من أرامل أو ايتام..

وعندما يتعرض المؤمن عليه « الموظف» للاخطار أيا كانت شيخوخة أو عجز أو وفاة أو إصابة عمل وتتوفر فيه الشروط القانونية التي نظر فيها القانون والتي تؤهل ذلك الموظف للحصول على معاشات تقاعدية فإن غاية المشروع هو إيجاد مصدر رزق آخر بعد أن يفقد المؤمن عليه أجره ووظيفته ويحميه من مد اليد أوطلب المساعدة من الدولة وعدم تحميلها أعباء مالية جديدة إلى جانب الحد من ظاهرة الفقر وتثبيط القوة الشرائية وإعادة توزيع الدخل أو الحد من ظاهرة البطالة أو الجريمة وإيجاد مصدر رزق لأسرته في حالة وفاته وعدم تنشئتها أو إنحرافها ، قد يتساءل البعض منا مامعنى المؤمن عليهم ومن هو المستحق؟!

نجيب على هذة التساؤلات ونقول انهم الاشخاص الذين حددهم القانون رقم ٢٥ سنة ١٩٩١م بسأن الهيئة العامة للتأمينات والمعاشات في بلادنا بأن الموظف أو العائل المستفيد من هذا القانون والمثبت على وظيفة ويستحق معاشاً تقاعدياً وفق احكام هذا القانون.

□ قد يتساءل البعض منّا : «مَنْ هو المُؤمَّن عليه، المتقاعد؟ المُستحقّ؟»، المُؤمَّن عليه هو المُوظَّف أو العامل المستفيد من أحكام هذا القانون والمُثبَّت على وظيفة أو درجة دائمة.

○ المتقاعد : هو المُؤمَّن عليه الذي انتهت خدمته ويستحقّ معاشاً تقاعدياً، وفقاً لأحكام القانون.

○ المُستحقّ : هو خَلَف المُؤمَّن عليه أو المتقاعد المُتوفّي المنتفع بمُستحقّاته بعد وفاته، وفقاً لأحكام هذا القانون.

وقد يتساءل آخر : «ما هي مجالات التأمين التي يشملها القانون رقم (٢٥) لسنة ١٩٩١م؟ وكيف يكون التأمين وفقاً لأحكام القانون؟».

وهنا نُجيب على ذلك بالقول : لقد حدَّد القانون في المادَّة (٥) منه بشأن التأمينات والمعاشات، أن يشمل التأمينات التالية:

أ– تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة.
– التأمين الصحّي وإصابات العمل.

«وكيف يكون التأمين وفقاً لأحكام القانون رقم (٢٥) لسنة ١٩٩١م؟»، يكون إلزامياً، المادَّة (٦)، «وعلى مَنْ يسري هذا القانون؟»، نصّت على ذلك المادَّة (٣) من القانون، بأنه يسري على:

أ– مُوظَّفي الدولة وعُمَّالها المُعيَّنين على وظائف دائمة مُدرجة لها اعتماداتٌ في الميزانية العامّة للدولة، وكذا مُوظَّفي وعُمَّال القطاعين العام والمختلط، والمعارين رسمياً للعمل في هيئات أو مُنظَّمات عربية وأجنبية.

ب– شاغلي وظائف السلطة العليا وأعضاء السلطة القضائية والسلك الدبلوماسي والقنصلي في كل ما لم يرد بشأنه نصّ خاصّ في القوانين المُنظِّمة لذلك.

جـ– أيّ كادرٍ أو جهةٍ تنصّ قوانينها وأنظمتها على ذلك.

البطالة وأثرها على القوى العاملة

يعتبر خطر البطالة من الأخطار الاجتماعية التي تعاني منها الكثير من المجتمعات في دول العالم المتقدم والنامي، ويمثل التعطل عن العمل أحد الأخطار التي تهدد القوى العاملة في أي دولة وتؤثر على مستوى معيشة المواطنين لما ينتج عنه من تعطل طاقات بشرية وضياع فرص الإنتاج التي يمكن أن تؤثر في مستوى معيشة الأفراد كما يؤثر خطر البطالة أدبياً ونفسياً على العامل المتعطل والذي ينعكس على المجتمع الذي يعيش فيه، حيث تزيد الآثار السلبية التي تتمثل في ارتفاع معدلات الجريمة والانحرافات، وعدم الثقة بالنفس وفقدان الأمل في المستقبل والخوف منه مما يؤثر في استقرار المواطن وأمنه وهو ما نشاهده اليوم على أرض الواقع فبمجرد انقطاع العامل عن العمل سواء كان نتيجة فصله عن العمل لأي من الأسباب أو تصفية المنشأة من قبل صاحب العمل وتسريح جميع العاملين فيها سرعان ما يتجه هذا العامل إلى أحد فروع ومكاتب المؤسسة في إطار الاختصاص الجغرافي والمكاني الذي يقع فيه العامل للمطالبة بمستحقاته التأمينية التي تم توريدها إلى صندوق المؤسسة والتي استقطعت من راتبه الشهري وما يدفعه صاحب العمل عنه كنسبة إجمالية نص القانون على توريدها لحساب المؤسسة كضمان له ومن يعول من بعده متناسياً بأن تلك المستحقات لا يمكن صرفها إلا إذا ما توافرت الشروط اللازمة التي نص عليها القانون وصرف المنفعة بموجبها كضمان مستقبلي له وأفراد أسرته في حالة عدم مقدرته على الكسب لأي سبب من الأسباب إما عجزا يعتريه أو أنه قد وصل سن الشيخوخة.. إلخ. ويلاحظ بأن ذلك يعود إلى خطر البطالة المهدد للقوى العاملة وعدم حصول هذا العامل على عمل آخر يستطيع من خلاله مواصلة تأمينه الاجتماعي وتوفير الحد الأدنى للعيش الكريم له وأفراد أسرته ومن يعول, لذلك تراه مصراً على صرف مستحقاته التأمينية كما يقال: " أحيني اليوم وأمتني غداً " لذا اهتمت نظم التأمينات الاجتماعية بمثل هذا النوع من الخطر وأثاره الاجتماعية والاقتصادية وجعلته أحد فروعها الثمانية التي نصت عليها الاتفاقيات الدولية ومنها اتفاقيات العمل الدولية رقم ٢ لسنة ١٩١٩م بشأن البطالة ورقم ٨ لسنة ١٩٢٠م بشأن التعويض عن البطالة في حالة فقد السفينة أو غرقها ورقم ٤٤ لسنة ١٩٣٤م بشأن ضمان تعويضات أو إعانات للعاطلين رغم إرادتهم، ورقم ١٠٢ لسنة ١٩٥٢م الخاص بمستوى الحد الأدنى للضمان الاجتماعي كأحد الأخطار الاجتماعية التي يجب أن تغطيها نظم الضمان الاجتماعي واتفاقيات العمل العربي رقم ٣ بشأن المستوى الأدنى للتأمينات الاجتماعية..

إن خطر البطالة سيظل من أهم الأخطار الاجتماعية التي تهدد القوى العاملة في أي دولة من دول العالم، كما يعتبر من أعقد المشكلات التي تعاني منها اقتصاديات الدولة والتي يجب أن تتضافر جهود كل الأجهزة والجهات والخبراء وأصحاب الرأي والفكر لإيجاد الحلول العملية ووضع السياسات التي تكفل الحد من سلبياتها على أمن واستقرار المجتمعات لذلك اختلفت التعريفات التي حاولت تحديد ما هي البطالة على مستوى الأفراد والمنظمات المحلية والعالمية، وقد اهتمت منظمة العمل الدولية بهذا الخطر الاجتماعي وبذلت الجهود العلمية من أجل تحديد ما هيته وصدرت العديد من الاتفاقيات الدولية عن هذه المنظمة والتي تعنى بالبطالة والتامين ضد البطالة، فللبطالة أشكال متعددة وأسباب مختلفة لذلك كان الاختلاف في تقسيماتها ووسائل أدائها من اقتصاد إلى آخر فمن حيث مظاهرها إما بطالة ظاهرة أو سافرة وبطالة مقنعة وتم تقسيمها كذلك من زاوية عوامل فرضها إلى بطالة إجبارية واختيارية وأصبحت البطالة كظاهرة عالمية هي المشكلة الأولى في مختلف دول العالم، ولنا حديث عن هذه الظاهرة وماهيتها وأنواعها في أعداد قادمة إن شاء الله.

توعيةٌ ونصائح تأمينية

التأمين الصحي (٢)

□ تناولنا فيما سبق أهداف التأمين الصحي وأنواعه وأهميته من الناحية الاجتماعية والاقتصادية، ونتناول اليوم أهم خصائص ومميزات نظام التأمين الصحي، وكما يلي :

○ نظام التأمين الصحي في الوطن بالتأكيد سوف يؤدي إلى تحسين كفاءة الوضع الصحي، حيث سيزيد طلب الخدمات الصحية بشكل منظم وسيؤدي إلى التنافس بين مقدمي الخدمات الصحية، سواء من الجانب الحكومي أو القطاع الخاص، وسيؤدي إلى رفع جودة الخدمات الصحية وضمان الاستمرارية.

○ تحقيق العدالة بين المؤمَّن عليهم، حيث تتم المساواة بين الفقير والغني والمستويات الوظيفية الدنيا والعليا في تقديم الخدمات الصحية كمؤمَّن عليهم بشكل متساوٍ ووفق معايير التأمين، بما يلبي الاستفادة الكاملة من تلك الخدمات من خلال مجموعة الخدمات الصحية التي يقدمها التأمين.

عارف فيصل العواضي*

○ تطبيق مبدأ التكافل الاجتماعي بين المؤمَّن عليهم، حيث يتم توزيع المخاطر فيما بينهم من خلال الأقساط التأمينية التي تدفع من جميع المشتركين بنسبة محددة من الداخل وبشكل شهري ثابت، وبموجبها يتم تقديم الخدمات الصحية لكل من يحتاج إليها.

○ إلزامية التأمين الصحي، وتؤدي إلى قلة الكلفة وتعميم الخدمات، حيث كلما زاد عدد المشتركين، زاد التكافل بتحمل الكلفة ويؤدي إلى قلة الكلفة.

● وكيل الهيئة العامة للتأمينات والمعاشات لقطاع التسويات والمعاشات